الجمهورية التونسية **باردو في 19جوان 2012**
المجلس الوطني التأسيسي
لجنة الهيئات الدستورية

إلى عناية السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

الموضوع: محضر الجلسة **عدد32** للجنة الهيئات الدستورية.
جدول الأعمال :
- جلسة مشتركة مع لجنة القضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري.
-مواصلة النظر في الهيئة الدستورية للإعلام.

الحاضرون: جميع أعضاء اللجنة مع اعتذار السيد ربيع العابدي وغياب السيدات والسادة مهدي بن غربيّة ونعمان الفهري وربيعة النجلاوي ومحمد كريم كريفة .

بداية الجلسة: الساعة 09 و50د

***جلسة مشتركة مع لجنة القضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري:**

عقدت لجنة الهيئات الدستورية جلسة مشتركة مع لجنة القضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري بخصوص النقاط المشتركة وترأس السيد الحبيب خذر المقرر العام للدستور هذه الجلسة وتركز النقاش حول موضوع المحكمة الدستورية وبالتحديد مسألة اختصاص كل لجنة من اللجنتين التأسيسيتين بتناول هذا الموضوع وتمسك أعضاء لجنة القضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري باختصاصهم في تناول محور المحكمة الدستورية باعتبار تسمية اللجنة التأسيسية في حد ذاتها والتي تحتوي على القضاء الدستوري ووردت هذه التسمية صلب النظام الداخلي مما يعني التوجه للخروج من نظام المجالس الدستورية إلى نظام المحاكم الدستورية كذلك غالب الدساتير لمقارنة التي تتجه الى ايجاد قضاء دستوري مستقل ودعم أغلب اعضاء الهيئات الدستورية هذا الموقف معتبرين

المحكمة الدستورية من اختصاص لجنة القضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري إلا أن السادة عبد العزيز شعبان ومنير بن هنية وجمال الطوير تمسكا بضرورة التعمق في الموضوع على اعتبار أن هذا الهيكل االدستوري قد يمارس وظائف غير قضائية مثل الرقابة السابقة على دستورية القوانين وهي رقابة ذات طابع سياسي ممّا يقربه من مفهوم الهيئة الدستورية وأن الاحتجاج بتسمية النظام الداخلي لا معنى لها كما أن القانون المقارن هو للاستئناس فقط وتدخلت السيدة نادية شعبان لتتحدث عن إمكانية تدخل المحكمة الدستورية في النزاع الانتخابي وفي الأخير أكد السيد الحبيب خذر أن الرأي الراجح أن الهيئة التي ستراقب دستورية القوانين هي محكمة وتقرر تأجيل النظر حتى تتعمق كل لجنة على حدة في الموضوع ثم فيما بعد يتم عقد اجتماعات مشتركة معا لتوضيح عديد النقاط.

مواصلة النظر في الهيئة الدستورية للإعلام:

واصلت فيما بعد لجنة الهيئات الدستورية أعمالها برئاسة السيد جمال الطوير بتحديد ملامح النص الدستوري الخاص بهيئة تهم الإعلام ودار نقاش ثري حول تسمية الهيئة الدستورية الخاصة بالاعلام.

التسمية:

وظهرت أربع مقترحات للتسمية :

1-الهيئة المستقلة للاعلام:

دافع عن هذه التسمية كل من السادة جمال الطوير والبشير شمام والناصر البراهمي مؤكدين على أهمية عنصر الاستقلالية التي تضمن عمل الهيئة بفعالية ومتجنبين الاشارة إلى الصبغة الوطنية للهيئة تجنبا للتاويلات الخاصة بمفهوم الاعلام الوطني.

2-الهيئة الوطنية للاعلام:

دافع عن هذه التسمية السيدات والسادة دليلة بوعين وحبيبة التريكي ووسام ياسين ومنير وسليمان هلال مؤكدين أن الصفة الوطنية تعطي قيم للهيئة التي ستحرص على تكريسها في الاعلام واعتبر السيد منير بن هنية أننا في حاجة لمؤسسة تضمن المصلحة العليا للوطن لا للافراد أو التوجهات.

3-الهيئة الوطنية المستقلة لاعلام:

دافع عنها السيد الحبيب الهرقام وفائزة الكدوسي مؤكدين أن الصفتين تتكاملان ويجب أن لا نتخلى عن إحديهما .

4-الهيئة العليا للاعلام:

دافعت السيدة نادية شعبان عن هذه التسمية بما أن العلوية صفة قانونية موجودة في عديد الدساتير وهي تعطي للهيئة قيمة قانونية.

الصلاحيات:
ظهر توجهان في هذا الإطار توجه أول يقول بأن الإعلام يتضمن أربع جوانب واضحة هي البصري والسمعي والكتابي والرقمي ويجب تضمينه هذه الجوانب بنص الدستور وتوجه آخر يعتبر أنه من الأفضل ترك الأمر للقانون والاكتفاء بسرد البادئ العامة للإعلام وأكد السيد الحبيب الهرقام انه يجب التأكيد على الدور التوعوي والتثقيفي للإعلام للنهوض بالمجتمع مع إعطاء صلاحيات تنظيمية وتعديلية للهيئة وأكد المتخلون على انه يجب التنصيص على الحق في النفاذ للمعلومة وحرية التعبير حرية مسؤولة والتعددية في الإعلام ودار في الاثناء نقاش حول حيادية الاعلام ودور الهيئة في ضمانه بين مدافع عن هذا المفهوم وهم خاصة السيدة دليلة بوعين التي تحدثت عن الحيادية في نقل الخبر وبين معارض لذلك على أساس أن الأمر مرتبط بشرف المهنة وهم خاصة السيد عبد الباسط بن الشيخ.
واختتمت الجلسة بتلاوة السيد جمال الطوير للتقرير التقييمي لهيئة تابعة للأمم المتحدة حول الاعلام في تونس.

رفعت الجلسة على الساعة 14و05د.

رئيس اللجنة **المقرر**